محضر جلسة

***

الزمان و المكان: يوم الخميس 04 أفريل 2019 على الساعة العاشرة صباحا بمقر بلدية جربة ميدون

الإشـــــراف: السيد الحبيب شواط والي مدنين

الموضـــــوع : متابعة الوضع البيئي بجزيرة جربة (اللجنة الجهوية لمتابعة الوضع البيئي بجزيرة جربة)

الحاضـــرون: السـيـــــادة:

ـ لسعد الحجام	: رئيس بلدية جربة ميدون
ـ الحسين جراد	: رئيس بلدية جربة حومة السوق
ـ شهرزاد لغوان	: رئيسة بلدية جربة آجيم
ـ ماهر بن تازيري	: رئيس الدائرة البلدية بمدويكش
ـ كمال كرونة	:رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة ببلدية جربة ميدون
ـ مراد الميساوي	: رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة ببلدية حومة السوق
ـ راضية لغوان	: رئيسة لجنة النظافة والصحة والبيئة ببلدية جربة آجيم
ـ بلقاسم خليفي	:المكلف بمصلحة النظافة ببلدية جربة ميدون
ـ نبيل إبن الحاج	: المكلف بإدارة النظافة ببلدية جربة حومة السوق
ـ عصام المصعبي	: عن الجامعة الجهوية للنزل (أمين المال)
ـ سليم مسلم	: رئيس الجامعة الجهوية للمطاعم السياحية
ـ عبد الوهاب الصايب	: رئيس دائرة جربة للديوان الوطني للتطهير
ـ منير الحضري	: الممثل الجهوي للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات
ـ محمد معاتي	: ممثل عن الإدارة الجهوية للساحل الجنوبي (البيئة)
ـ الناصر بن حسن	:كاتب عام مساعد بالاتحاد المحلي للشغل بجربة
ـ محمد الفناني	: رئيس الاتحاد المحلي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بحومة السوق
ـ منير الزغديدي	: رئيس الاتحاد المحلي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بميدون
ـ فتحي الفقيلي	: رئيس الاتحاد المحلي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بآجيم
ـ وليد بن يحمد	: نائب رئيس الاتحاد المحلي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بميدون
ـ حميدة الباروني	: نائب رئيس الاتحاد المحلي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بحومة السوق
ـ جلال العيسي	: عضو بالاتحاد المحلي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بآجيم

12-APR-2019 09:02 SEC GENRALE GOUVERNORAT 0021675648453 P.02

سير الجلسة: بعد إفتتاح الجلسة بكلمة ترحيبية من طرف السيد لسعد الحجام رئيس بلدية جربة ميدون أحيلت رئاسة الجلسة للسيد الوالي الذي رحب بدوره بالحاضرين مفيدا أن جلسة اللجنة الجهوية لمتابعة الوضع البيئي اليوم تندرج في إطار متابعة الوضع البيئي بجزيرة جربة معطيا بسطة حول تاريخية هذا الملف منذ سنة 2014 على إثر غلق المصب المراقب بقلالة حيث قامت الإدارة وقتها بعديد المحاولات لإيجاد الحل للتصرف في النفايات بجزيرة جربة من ذلك محاولة استغلال المصب المراقب ببوحامد ثم محاولة تخصيص موقع للغرض بمنطقة النفاتية ثم محاولة تخصيص مواقع ببلديتي آجيم وحومة السوق باءت جميعها بالفشل نتيجة اعتراضات المواطنين وما شهده الموضوع وقتها من مزايدات من جهات مختلفة إلى أن تم الاهتداء إلى استغلال الموقع الكائن بسدويكش (تالبت) مكبرا موقف بلدية ميدون ومتساكني منطقة سدويكش على أن يتم استغلال هذا الموقع للف النفايات في انتظار إنجاز مشروع نموذجي مندمج للتصرف في النفايات بجزيرة جربة ، وحيث تم التوصل إلى إقرار إنجاز مشروع المعالجة الميكانوبيولوجية للنفايات المنزلية بالجزيرة الذي سيعرض ملفه اليوم على أنظار اللجنة العليا للصفقات للبت فيه وباعتبار أن الاتفاقية المبرمة مع الشركة المستغلة لآلة اللف تنتهي يوم 30 أفريل 2019 وتفاديا لحصول فترة فراغ للتصرف في النفايات فإن الضرورة تدعو إلى إيجاد حل وقتي لذلك خلال الفترة الانتقالية طيلة المدة اللازمة لتركيز المشروع والتي من المؤمل أن لاتتجاوز ثلاثة أشهر داعيا إلى العمل على الحياد بهذا الملف عن التجاذبات السياسية وعن توظيفه لأغراض إنتخابية أو لأي غرض آخر خاصة أن جزيرة جربة تمثل اليوم أفضل وجهة سياحية حسب المؤشرات السياحية إضافة إلى أن السيطرة على الوضع البيئي وتحسين خدمات النظافة ورفع النفايات أحسن مؤشر على نجاح المجالس البلدية في مهامها، وقبل أن يحيل السيد الوالي الكلمة للحاضرين أفاد أن الاتصالات جارية منذ أيام مع السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة من أجل إيجاد الحل المناسب لهذه الفترة الانتقالية التي قد تكون عبر الإستغلال الظرفي لمصب قلالة أو مصب بوحامد إن أمكن ذلك أو بالتمديد في الإتفاقية الحالية مع المحافظة في كل الحالات على سلامة واستقرار المناخ الاجتماعي بالجهة ثم أحيلت الكلمة للحاضرين الذين تلخصت تدخلاتهم في ما يلي:

- السيد الحسين جراد رئيس بلدية حومة السوق:

عبر عن شكره للسيد الوالي على عقد هذه الجلسة وعلى البسطة التاريخية الضافية التي قدمها بشأن هذا الملف الحارق الذي توقع البعض أنه أصبح من الماضي مؤكدا أن معالجته مسؤولية مشتركة بين بلديات الجزيرة و كل الأطراف الأخرى جهويا ومركزيا وتتطلب توخي الحذر للتوقي من الأخطاء.

- السيدة شهرزاد لغوان رئيسة بلدية آجيم:

عبرت عن شكرها للسيد الوالي على قراءته الدقيقة للواقع ملاحظة أن المسار الخاص بمعالجة وضع النفايات في جزيرة جربة سلك مسلكا صحيحا في البداية إلا أنه حاد عن ذلك حيث حصلت بشأنه عديد التعطيلات التي افتعلتها عديد الأطراف لأغراض مختلفة مؤكدة أن معالجة هذا الموضوع يستوجب التعاون بموضوعية من أجل إيجاد حل له بدون مزايدات.

12-APR-2019 09:03 SEC GENERALE GOUVERNORAT 0021675648453 P.03

- السيد الوالـــــــي:

عبر عن شكره لكل من عمل من أجل معالجة هذا الموضوع خاصا بالذكر بلدية ميدون ودائرة سدويكش بالذات مؤكدا أن هذه اللجنة سيدة نفسها وهي الأعرف بالواقع الميداني لهذا الموضوع وأن كل الأطراف الحاضرة اليوم على نفس الدرجة من المسؤولية وهي مطالبة باقتراح الحل المناسب وأن الاتفاق الذي سيحصل بين أعضاء هذه اللجنة سيتم رفعه للمصالح المركزية المعنية بكل أمانة وموضوعية .

- السيد منير الحضري الممثل الجهوي للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات:

أفاد أن اللجنة العليا للصفقات مجتمعة وستبت في نتيجة طلب العروض الخاص بمشروع المعالجة الميكانوبيولوجية للنفايات المنزلية بالجزيرة وذلك على مساحة 05 هكتارات من المساحة الجملية المخصصة لإنجاز المشروع النموذجي المندمج للتصرف في النفايات بجزيرة جربة البالغة 15 هكتارا داخل المنطقة الصناعية بميدون مؤكدا على ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة بشأن الفترة الانتقالية التي تمتد من 01 ماي 2019 تاريخ نهاية الاتفاقية المبرمة مع الشركة المستغلة لآلة اللف حاليا وإلى غاية إنجاز المشروع المذكور ودخوله حيز الاستغلال وهذه الفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

- السيد الوالـــــــي:

لاحظ أنه قد تحصل بعض المزايدات بين الشركات والمقاولات بعد الاعلان عن نتائج طلب العروض داعيا إلى إمكانية عقد جلسة مع المقاولة التي ستفوز بطلب العروض لتتولى تقديم عرض واضح حول محتوى المشروع للتأكد من مدى مطابقته لمحتوى كراس الشروط ومدى استجابته لمطالب وطموحات الجهة وذلك قبل البدء في الانجاز.

- السيد لسعد الحجام رئيس بلدية ميدون:

. أفاد أنه خلال الجلسة التي عقدت في شهر أكتوبر 2018 بمقر رئاسة الحكومة بحضور رؤساء بلديات الجزيرة أكد السيد رئيس الحكومة أنه سيتم التوقف عن عملية لف النفايات الجاري بها العمل حاليا بالجزيرة نهائيا يوم 30 أفريل 2019 وقد أفاد وقتها ممثل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات أن الوقت كاف لدخول المشروع الجديد حيز النشاط بداية من يوم 01 ماي 2019 كما أكد أن متساكني المنطقة على علم تام بهذا القرار وأنه لم يعد بإمكان المجلس البلدي إقناعهم بخلاف ذلك.

. أكد على ضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي غلق المصب مفيدا أن المجلس البلدي بميدون غير مقتنع بالمشروع المزمع إنجازه حيث يعتبره مكلفا جدا وغير مجد ولن يؤدي إلى نتيجة إلا لتوسعة مقبرة النفايات بالمنطقة وبذلك فإن المجلس البلدي بميدون لن يسمح بإنجازه داخل محيط بلدية ميدون وهو(المجلس البلدي) مطلع على كل مكوناته.

. لاحظ أن تقديم عرض حول محتوى المشروع بعد إسناد الصفقة ليست له فائدة حيث كان من الأجدى مناقشة محتوى كراس الشروط مع البلديات قبل الاعلان عن طلب العروض.

. أفاد أنه قد يمكن القبول بمواصلة العمل بالبرنامج الحالي إذا ما كان هناك تعهد صريح من الدولة بانجاز مشروع آخر يؤدي إلى حل الاشكال بصفة نهائية مع إمكانية نقل آلة اللف إلى مكان

. غياب دراسة المؤثرات البيئية والاجتماعية وغيرها.
. إن تركيز المشروع بالمنطقة الصناعية قد يتسبب في عدم إقبال المستثمرين على الانتصاب بهذه المنطقة.
. إرتفاع الكلفة وعدم قدرة البلديات على مجابهتها.
. كراس الشروط لم يتضمن تحديدا للآلية المعتمدة وترك للمستثمر الحرية في اختيارها كما لم يضبط طريقة معالجة العصارة والروائح.
. لم يتم تحديد الحل بعد نهاية مدة هذا المشروع المحددة بثلاثة سنوات.
. لاحظ أنه قد لا يمكن فرض تعديلات على كراس الشروط وعلى محتوى المشروع إذا تمت المصادقة عليه وإبرام الصفقة إلا إذا تعهد المجتمع المدني والمنظمات الوطنية بذلك.
. أكد على وحدة الجزيرة التاريخية سواء في معالجة هذا الملف أو غيره.

وبعد الاستماع لكل المداخلات أوضح السيد محمد معاتي الممثل الجهوي للبيئة أن مشروع المعالجة الميكانوبيولوجية للنفايات يمثل حلا وقتيا لمدة ثلاث سنوات فقط وأن الحل النهائي هو المشروع النموذجي المندمج للتصرف في النفايات الذي تعطل إنجازه بسب عد ورود عروض بشأنه ملاحظا أن اللجنة الجهوية تمثل قوة إقتراح لإيجاد الحلول المناسبة كم أكد السيد منير الحضري الممثل الجهوي للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات أن كراس الشروط الخاص بمشروع المعالجة الميكانوبيولوجية للنفايات تم عرضه على ممثلي البلديات ومناقشته معهم وقد أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار ضمن الصياغة النهائية.

وإثر ذلك أوضح السيد الوالي النقاط التالية:

. أكد حرصه على إنجاح الموسم السياحي والعمل مع المجالس البلدية لتحقيق نجاح كما أكد حرصه على الدفاع على حقوق أبناء الجهة في كل المجالات.
. دعا كل الحاضرين إلى ضرورة تظافر جهودهم من أجل المحافظة على استقرا المناخ الاجتماعي وسلامة الوضع البيئي وتفويت الفرصة على كل من تحدثه نفسه بتوظيف الوضع البيئي لأغراض سياسية أو لضرب الموسم السياحي مؤكدا أن المسؤولية في ه المجال مشتركة بين الجميع.
. أن هذه الجلسة تهدف لتقديم مقترحات عملية بشأن الفترة الانتقالية التي تمتد من يو 1 ماي 2019 وإلى غاية إنجازمشروع المعالجة الميكانوبيولوجية للنفايات ودخوله حي الاستغلال والتي من المؤمل أن لاتتجاوز ثلاثة أشهر بما يضمن المحافظة على سلا الوضع البيئي ملاحظا أنه عقدت عديد الجلسات على المستوى المركزي حضرها السا رؤساء البلديات خصصت للتعريف بمكونات المشروع المذكور وأن إدارة الولاية لم يأ إستدعاؤها لهذه الجلسات.
. إن مقترح دعوة الشركة الفائزة بطلب العروض لتقديم عرض للجنة بشأن المشرو يهدف إلى مزيد التعريف بمكونات هذا المشروع وإبداء الملاحظات بشأنه.
. قد يكون استغلال المصب النهائي ببوحامد خلال الفترة الانتقالية على الأقل أنسب الحلول لكن ذلك يستوجب تدخل كل الأطراف من أحزاب سياسية ومنظمات وط

- السيد منير الحضري الممثل الجهوي للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات:

أفاد أن كراس الشروط عرض على البلديات الثلاثة وقد أخذت ملاحظاتها بعين الاعتبار ضمن الصياغة النهائية لكراس الشروط.

- السيد الحسين جراد رئيس بلدية حومة السوق:

أفاد أن بلدية جربة حومة السوق إطلعت على كراس الشروط بحضور الممثل الجهوي للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وذلك خلال شهر أكتوبر الماضي حيث أبدت ملاحظاتها بشأنه كما أشار إلى أنه إعتبارا لالتزامات السادة رؤساء البلديات لم يتمكنوا من حضور جلسات إعداد ومناقشة كراس الشروط وقد تم تمثيلهم من طرف المكلفين بمصلحة النظافة بالبلديات وكان من المفروض تقديم حوصلة نهائية لكراس الشروط للسادة رؤساء البلديات.

- السيد الناصر بن حسن ممثل الاتحاد المحلي للشغل بجربة:

لاحظ أنه يبدو أن محتوى كراس الشروط الذي تم الاتفاق عليه في البداية أدخلت عليه بعض التعديلات وحذفت منه بعض الشروط دون علم البلديات وأعضاء هذه اللجنة وبناء على ذلك أكد التمسك بعدم السماح بإنجاز المشروع إلا بعد موافقة هذه اللجنة.

- السيد كمال كرونة رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة ببلدية جربة ميدون:

لاحظ أن الدولة مسؤولة على السلم الاجتماعي والسلم الأمني والسلم السياحي واستقرار الوضع البيئي على حد السواء وأن هذه المسؤولية تستوجب منها اتخاذ القرار المناسب كفرض استغلال المصب المراقب ببوحامد أو إعادة استغلال مصب قلالة ولو بصفة ظرفية كما تفرض عليها تحمل كل التكاليف اللازمة لانجاز وتشغيل المشروع سواء بصفة مباشرة أو عبر ضخ الاعتمادات اللازمة لذلك للبلديات المعنية التي لا يمكن لموازينها أن تتحمل هذه التكاليف.

- السيد منير الزغديدي رئيس الاتحاد المحلي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بميدون:

لاحظ أن المشروع المزمع إنجازه لايمثل حلا وإنما يمكن اعتباره أفضل الحلول السيئة مقترحا إمكانية التمديد في الاتفاقية الحالية واستغلال أقل مساحة ممكنة لتخزين قوالب النفايات ودون التوسع على مساحات أخرى مع السعي الجاد لإيجاب الحل المناسب والمجدي لهذه المعضلة على أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في ذلك مهما كانت التكاليف المالية المطلوبة.

- السيد فتحي الفقيلي رئيس الاتحاد المحلي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بأجيم:

إعتبر أن كراس الشروط الخاص بالمشروع المزمع إنجازه لايفي بالحاجة وبذلك فإن هذا المشروع مرفوض واقترح إمكانية مواصلة العمل بالبرنامج الحالي والسعي لإيجاد حل نهائي مع تحمل الدولة لمسؤوليتها مهما كانت النتيجة.

- السيد مراد الميساوي رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة ببلدية حومة السوق:

. أكد أن المسؤولية مشتركة بين الجميع لإيجاد الحل المناسب ملاحظا أن ما بذل من مجهود منذ سنة 2014 وإلى حد الآن لم يؤدي إلى نتيجة.

إعادة إستغلال مصب قلالة خلال هذه الفترة الانتقالية أو التمديد للشركة الحالية لمدة محددة بمقتضى ملحق صفقة.

وبعد النقاش وتبادل الآراء أكد السيد رئيس بلدية ميدون عدم قبول المجلس البلدي بميدون بمشروع المعالجة الميكانوبيولوجية للنفايات معتبره غير مجد ومكلف جدا كما أكد أنه لم يعد بالإمكان إقناع متساكني سدويكش بالخصوص بمواصلة استغلال المصب الحالي حيث تم وعدهم بإيقاف عملية اللف بصفة نهائية بداية من 30 أفريل 2019 معتبرا أن حل هذه الأزمة يتمثل في تمكين بلديات الجزيرة من استغلال مصب بوحامد معتبرا أن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لم تف بالتزاماتها وتعهداتها وكان ذلك من أبرز أسباب هذه الأزمة ،أما السيدة رئيسة بلدية آجيم فقد أكدت هي الأخرى أنه تم وعد أهالي منطقة سدويكش بإيقاف عملية لف النفايات الجارية حاليا بمنطقتهم بداية من يوم 30 أفريل 2019 وذلك بناء على قرار رئيس الحكومة الذي أعلن عليه خلال الجلسة التي عقدت بمقر رئاسة الحكومة خلال شهر أكتوبر 2018 بعد أن أكد له ممثل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات أن الوقت كاف ليكون المشروع جاهزا قبل يوم 30 أفريل 2019 ويتعين على الوكالة اليوم تحمل مسؤوليتها في هذا الشأن معتبرة أن الحل الوحيد اليوم هو تمكين بلديات الجزيرة من استغلال مصب بوحامد.

أما ممثل إتحاد الشغل فقد أعلن عدم قبوله بإنجاز مشروع المعالجة الميكانوبيولوجية واقترح مواصلة العمل بالطريقة الحالية بما يمكن من مهلة أخرى لمزيد الدرس والتثبت من مكونات المشروع وإقرار مشروع نهائي مهما كانت كلفة إنجازه ملاحظا أن نقل النفايات إلى مصب بوحامد غير مقبول باعتباره نقلا للأزمة وتوسيعا لرقعتها الترابية.

وبناء على ما تقدم تم الاتفاق على دعوة المصالح المركزية المعنية لعقد جلسة مع كافة أعضاء اللجنة يتم خلالها توضيح مكونات المشروع بكل دقة واقتراح الحلول الانتقالية.

و رفعت الجلسة على الساعة منتصف النهار و النصف .

مدنين في : 4 - أفريل 2019

الوالـــــي

الحبيـــب شـــواط